الخروج من الأزمة

بعد هذه الإطلالة الموجزة على ملامح الأزمة لدى الفريقين، الإسلامي والعلماني، ومن خلال خبرة التعامل مع الفريقين، وما يسيطر عليهما من تشوه معرفي، لا علاقة له بالأيديولوجيا التي يحملها كِلا التيارين، ولكنه تشوه معرفي مرتبط بالسياق التاريخي للشخصية العربية، التي ظلت أسيرة الاستعمار والاستبداد لعدة قرون، وأنها لكي تستعيد عافيتها وحيويتها تحتاج لبعض الوقت، لأنها في مرحلة انتقالية، بين ما كان، (وهو لا شك مأساة معرفية، شغلته عاطفة الرغبة في التحرر من الاستعمار عن ابتكار مناهجه المعرفية) وبين ما سيكون، وهو بناء الشخصية العربية، بعد هدم الجدر الثقافية المقولبة، وإزالة الركام الذي يحجبها عن رؤية أفق النهضة، ولأني أزعم إدراكي لصعوبة اللحظة الراهنة، فإني أحاول أن أقدم رؤية تجمع ولا تفرق وتربط ولا تمزق، قد يقبلها البعض، ويرفضها البعض الآخر، لكنها محاولة لوضع لبنة في تأسيس معرفي جديد نسعى جميعًا لاستكشافه والمشاركة فيه والتفاعل معه. وهو تأسيس معرفي لن يتوقف على هيكل وبنية وشكل الدولة من الناحية السياسة، بل سيكون إطارًا عامًا، يحتوي كل البنى الفكرية الممكنة. كما أنها رؤية لا تعنى بالتفاصيل، لأن التفاصيل بطبيعتها

تتوقف على خيارات الأشخاص واختلافاتهم. ولكنها تشبه القواعد الكلية والمعالم أو الملامح العامة. والحل الذي أقترحه حل مؤقت، والنموذج الذي أتصوره نموذج آني قابل للتطور والتكيف مع ما ستشهده الساحة من متغيرات، أتصور أن الخيارات المتاحة الآن لن تخرج عن هذين البديلين:

§ الخيار الديمقراطي:

وهو يعني اللجوء إلى الديمقراطية باعتبارها أداة لحسم الخلاف بين الأيديولوجيات المختلفة، ديمقراطية الاختيار بين الأطر والخطوط العريضة، أي بين ما هو إسلامي وما هو علماني، وديمقراطية التفاصيل، وهو عرض القوانين المقترحة والتي تتعلق بسؤال الهوية التطبيقي لا النظري على مجلس الشعب عقب تشكله.

وكما كان البرلمان الفرنسي هو صاحب القرار في قضية النقاب، فإن مجلس الشعب أيضًا يستطيع أن يمارس دوره فيما يتعلق بسؤال الهوية.

لكن هذه الآلية، آلية الديمقراطية، محفوفة بالمخاطر، وقد تنشأ عنها اضطرابات وقلاقل وانقسامات بين طوائف المجتمع، وذلك لحداثة الممارسة الديمقراطية لدينا.

§ الداروينية الاجتماعية Social Darwinism :

من المقترحات التي يمكن تقديمها لمحاولة فض الاشتباك القائم بين الإسلاميين والعلمانيين بشأن الشريعة، من حيث ما يمكن تطبيقه وما يمكن تأجيله، وما الذي يدخل في نطاق حرية الفرد أو نطاق ضوابط المجتمع، مقترح ينتمي لما يسمى بالداروينية الاجتماعية، ونحن في هذا الدراسة لسنا مغرمين باستعارة المصطلحات الغربية انهزامًا أمام سطوتها ووسامتها، ولكن لكي نلقي الضوء على أزمة الخيارات والبدائل الفكرية والأيديولوجية، فالمجتمعات الغربية أيضًا تعاني من صراع أيديولوجي، كما أن النموذج الغربي الذي يتترس به العلمانيون دائمًا ليس نموذجًا واحدًا، والعقلية الغربية بطبيعتها في حالة تجريب مستمر، فهي لا تعترف بالثبات، وما الحداثة في الفكر الغربي إلا أنها تجاوز مستمر للواقع.

لقد نشأ مصطلح الداروينية الاجتماعية والذي اقتبسه علماء الاجتماع من البيولوجيين في نهاية القرن التاسع عشر، وكما أن هناك قوانين تضبط إيقاع الكون، فإن هناك قوانين اجتماعية يشكلها الإنسان، ويفرزها الواقع الإنساني، وكما أن قوانين (الطبيعة) قد آل بها الحال إلى أن البقاء للأصلح، survival of the fittest فإن هذه القوانين الاجتماعية والأيديولوجيات المختلفة، قادرة على التطور المستمر، والاتجاه نحو الاختيار الأفضل نتيجة للصراع بين

الجماعات المختلفة داخل المجتمع، وربما لا نبالغ أيضًا إذا قلنا إن ما يسمى بالداروينية الاجتماعية لا يتعارض مع النص القرآني، بل ربما يلقى الدعم في ظلال قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥١]

لقد عاد هذا المصطلح للظهور مرة أخرى في عام ١٩٤٤م على يد المؤرخ الأمريكي ريتشارد هوفستادر، لمواجهة النزعات الفاشية والعنصرية.

لماذا لا نحتكم إلى الواقع إذن؟ الواقع هو الجزء غير المرئي من النص، لقد وقع المجتمع بين تعسفين، تعسف علماني يُصر على تطبيق نص غربي غير مكتوب، وتعسف تيار إسلامي، يُصر على تطبيق نص إسلامي مكتوب، وكلاهما قد أخطأ خطأ كبيرًا في تجاهل نص آخر، هو نص الواقع، الذي كان ينبغي أن يكون قاسمًا مشتركًا بينهما، إن الواقع هو الجزء غير المرئي لكِلا النصين.

وقد يحاول البعض تبني خطاب لا يتصف بالموضوعية، بل وقد يصل به الحال إلى نوع من المراوغة باستخدام عبارة النسيج الواحد والوحدة الوطنية، وهذا صحيح من حيث الانتماء الجغرافي والوطني، أما من حيث الانتماء الفكري والأيديولوجي، فلا يستطيع أحد أن يزعم أن أي مجتمع يُشكل نسيجًا واحدًا من الأفكار.

وإذا كان الأمر كذلك فليس من حق العلماني أن يمارس الوصاية على خيارات الشعب أو أن يدَّعي أن ما لديه من أفكار يمكن أن يكون أكثر استنارة وانفتاحًا مما لدى الآخرين، ذلك لأن الاستنارة والانفتاح قيم نسبية، تتوقف على مساحة التداخل بين ما هو فردي وما هو جمعي، أو بتعبير آخر مساحة التداخل بين حرية الفرد وضوابط المجتمع، وأن من حق أي جماعة داخل الوطن أن تُمارس أفكارها وطقوسها ومعتقداتها بل وقوانينها بالطريقة التي تراها مناسبة لها، وإذا كان من حق الأقباط أن يحتكموا لما يشاءون من شريعة، فإنه من حق الإسلاميين كذلك أن يطالبوا بتطبيق شريعتهم، كما أن العلمانيين لهم الحق ذاته.

وهنا أرى أنه من حقي أن أتساءل، ما المانع من الناحية العقلية والاجتماعية من إنشاء محاكم أخرى تُسمى المحاكم الشرعية، تسير جنبًا إلى جنب مع المحاكم المدنية، ومن حق المواطن أن يحتكم إلى ما يشاء من شريعة بطريقة يقننها القانونيون، وبشروط معينة، وأنا أشعر بميل وارتياح إلى أن يكون التحاكم إلى المحاكم الشرعية بموافقة المتهم أو المتهم وصاحب الحق، لكنه لا يُترك لصاحب الحق وحده، فمثلاً إذا اتهم شخص ما بالسرقة، فليس من حق المسروق منه أن يأخذه إلى المحكمة الشرعية إلا بموافقته هو، لأنه ومع الضعف النفسي قد يُعلن عدم قبوله بحكم الشريعة، وقد يلجأ إلى حيل أخرى أشد مراوغة، وقد يلجأ إلى محاولة إحداث

خلخلة في البنيان الاجتماعي، بإعلانه تغيير دينه مثلاً من أجل الهرب من تطبيق الحكم، وهذه الاحتمالات ليست محض اختراع أو محض افتراض أفترضه، فالضعف البشري غريزة منذ بدء الخليقة، وقد حدثت عدة حوادث في عصر النبوة أشرنا إلى بعضها تبين هذا الضعف البشري، وأنه رغم الإيمان بأن قطع يد السارق هو شريعة الله، غير أنه عند الممارسة العملية يتعاطف البعض مع هذا السارق ويسعون إلى إيجاد مخرج له، لكن في عصرنا هذا فمن يضمن عدم التلاعب في تنفيذ الأحكام؟ ومن يضمن أن يتراجع صاحب الحق بعد عقد صفقة ما مع السارق ويقول لقد تسرعت في اتهامه. لذلك فالحل الذي أراه أقرب إلى القبول هو أن يوافق المتهم فقط أو المتهم وصاحب الحق، أما أن يمنح صاحب الحق وحده سلطة اختيار المحكمة، فقد يؤدي إلى مفاسد كثيرة.

مثال آخر، قصة الصحابي الجليل صفوان ابن أمية الذي كان نائمًا في المسجد، فدخل رجل وسرق بردته، فأمسك به وذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقيم عليه الحد، فتعاطف صفوان معه، وقال عفوت عنه يا رسول الله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم هلا قبل أن تأتيني به.

وهذا نص الحديث:

أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: بَيْنَمَا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ مُضْطَجِعٌ بِالْبَطْحَاءِ؛ إِذْ جَاءَ إِنْسَانٌ فَأَخَذَ بُرْدَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ، فَأَتَى

بِـهِ النَّبِـيَّ صَـلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ، فَـأَمَرَ بِقَطْعِـهِ، فَقَـالَ: إِنِّـي أَعْفُـو وَأَتَجَـاوَزُ، فَقَـالَ: (فَهَـلاَّ قَبْـلَ أَنْ تَـأْتِيَنِي بِـهِ؟). والحـديث رواه غيـر واحد، بألفاظ مختلفة.

وحديث: تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب، رواه النسائي وأبو داود وغيرهما، أي يمكنكم أن تفضوا منازعاتكم فيما بينكم دون اللجوء إليَّ، فإن تحاكمتم إليَّ، فسأقضي بحكم الله بينكم.

من هذه الأمثلة التي سقناها يمكن أن نستنتج الآتي:
هنـاك قـسم يُعظِّم شـعائر الله، ويعلـم أن الخيـر فـي الاحتكـام إليهـا، ولكنه يرى أن الوقت ربما لا يكون مناسبًا، وأن الأمة في حاجة إلى إعداد فكري وثقافي ونفسي، وإن هناك قطاعًا كبيرًا من المسلمين يحبون الله ورسوله وهم مستعدون لبذل أنفسهم دفاعًا عن دينهم، لكنهم يقرون بضعفهم البشري، وأن المجتمع ما زال في مرحلة انتقالية، هذا القسم لا أشك في أنه معنا وينتمي إلينا، وهناك قسم آخر يرفض الشريعة، ويعتبرها غير صالحة في ذاتها، سواء في هذا العصر ولا أي عصر يليه، ولا يسكتون عند هذا الحد، بل يسخرون من كل من ينادي بها وبتطبيقها ويثيرون السلطة والشعب ضده، هذا القسم أيضًا لا أشك في أنه كاره للشريعة، ولأهلها لكنهم مواطنون لهم حق المواطنة، لكن من حقنا أن نحذر الأمة منهم ومن أفكارهم، ومن حقنا أن نقف ضدهم وضد منهجهم.

وفي النهاية فإن الشعب وحده هو الذي يقرر إلى من ينحاز ومن سيمثله سواء في البرلمان أو في الرئاسة.

لذلك فإنني أتصور أن الداروينية الاجتماعية قد تكون حلاً توافقيًا لصراع الأفكار والأيديولوجيات، وسيكون البقاء للأصلح بالطبع وبالضرورة وبالحتمية ولأن أكثر الخلافات الآن تتعلق بالفقه الجنائي للشريعة الإسلامية وفقه الزكاة والجهاد والفن وزي المرأة؛ فقد حاولت وضع تصور عام.

§ محاكم شرعية للإسلاميين:

يمكن إنشاء نوع جديد من المحاكم يُطلق عليها المحاكم الشرعية، ويكون الاحتكام إليها لمن شاء، أي بالاختيار لكنها لا تكون ملزمة لأفراد المجتمع، ويمكن للمنتمين للتيار الإسلامي أن يقدموا لنا تجربتهم من خلال هذه المحاكم، ومن خلال الممارسة، فهم إما أن يقنعوا الشعب بالتجربة أو يفشلوا، (لَيْسَ الْخَبرُ كالْمُعَايَنَةِ إن الله تعالى أخبر موسى بما صنع قومه في العجل فلم يلق الألواح فلما عاين ما صنعوا ألقى الألواح فانكسرت) رواه أحمد والحاكم.

نعم هناك فريق يتحدث كثيرًا وإذا وضع تحت الاختبار فإنه قد يتراجع. (فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْاْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ) [البقرة: ٢٤٦].

§ وزارة الزكاة:

ويمكن إنشاء وزارة تسمى وزارة الزكاة، يشرف عليها لجنة من كبار الدعاة الموثوق بهم وتقوم بجمع الزكاة بدون إجبار بل باختيار الأفراد، وتُقبل فيها أموال جميع الاتجاهات والطوائف وتكون خاضعة لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات، وتوجه مصارفها للفقراء والأرامل وللقضاء على البطالة ومصارف أخرى يقترحونها، وتقوم بالاستثمار في مشاريع مختلفة تستوعب شرائح كثيرة من المجتمع.

§ الجهاد :

هو أمر تقرره الدولة والحاكم، ومن له رغبة في الجهاد في أي مكان فليذهب مختارًا متطوعًا، لكن ليس من حق أي فرد توريط الدولة، من خلال رؤيته الفردية، فقد أثبت الواقع أن رأي الفرد يكون مخطئًا في معظم الأحيان.

§ حرية الاعتقاد والعبادة:

مكفولة لجميع أفراد المجتمع بشرط عدم ازدراء واحتقار المخالفين، وأن الحوار دائمًا يجب أن يكون بالتي هي أحسن بين جميع الأديان.

obeikan.com

§ زي المرأة :

لا يمكن في الوقت الحالي إصدار قانون يلزم المرأة بزي معين، لكن من حق الدعاة والعلماء الدعوة إلى الاحتشام والالتزام، وبيان أن مخالفة الزي الإسلامي خطيئة ومعصية.

§ الفن :

صار جزءًا من بنية المجتمع، ومن الصعب إصدار قانون لإلغاء السينما، ولكن يكون معيار الداروينية الاجتماعية أحد المعايير التي تسمح لطرح جميع الأفكار، لماذا لا يحاول الإسلاميون إذن تقديم نماذج تتفق مع مضمون مصطلح الفن الإسلامي، بحيث تتوفر ثقافة البدائل أمام الشعب، ويخضع الأمر لمقياس الربح والخسارة، والشعب هو الذي سيقوم بعملية الفرز وسيساهم في إنجاح تجربة وإسقاط أخرى. وعندئذ يكون البقاء للأصلح.

§ الربا والبنوك :

تشجيع البنوك الإسلامية وإفساح المجال للأفكار الإسلامية بالانتشار، وابتعاد الدولة عن الهيمنة، وتخفيف قبضة المركزية في الاقتصاد.